

Distr.: General
24 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 24 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن الاستفزازات والتحريض وسرقة الأراضي والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين التي تقوم بها إسرائيل وسائر أنشطتها الاستيطانية مستمرة بلا هوادة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

ففي 21 أيار/مايو، قاد الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف المتعصب إيتمار بن غفير، الذي أُدين سابقاً في إسرائيل بالتحريض على العنصرية وبدعم منظمة إرهابية، عملية توغل أخرى لمتطرفين إلى داخل المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، مثيرة مرة أخرى حالات توتر ومنتهاكاً مرة أخرى الوضع التاريخي والقانوني الراهن.

وتباهى بن غفير، الذي يدأب على الدعوة إلى تقسيم الحرم القدسي الشريف ويحرض على أداء الطقوس اليهودية هناك في انتهاك صارخ للوضع الراهن، بأنه إنما كان يؤكد سيادة إسرائيل على هذا الموقع الإسلامي المقدس معلناً: "نحن أصحاب الكلمة هنا"، وأن دور قوات الاحتلال الإسرائيلية في تأمين دخول اليهود إلى الموقع "يثبت من هو صاحب الكلمة في القدس".

وليس من قبيل الصدفة أن سبق هذه الأعمال الاستفزازية وغير القانونية في 18 أيار/مايو ما يسمى بـ "مسيرة الأعلام" التي شارك فيها عشرات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، مصحوبين بقوات الاحتلال الإسرائيلية، في مدينة القدس القديمة، وهو حدث متهور يقام سنوياً إحياءً لذكرى استيلاء إسرائيل على القدس الشرقية واحتلالها لها في عام 1967. ومرة أخرى، كان التطرف العنصري والخطاب التحريضي الإسرائيليان باديين للعيان بشكل واضح عندما ردد الشباب المستوطنون اليهود المتشددون وغيرهم من



الرجاء إعادة استعمال الورق



الإسرائيليين، بينهم مسؤولون وسياسيون شاركوا في المسيرة، شعارات عنصرية مليئة بالكراهية، بينها "الموت للعرب"، وهاجموا بعنف فلسطينيين وصحافيين أجانب كانوا موجودين في المكان.

إننا ندين كل هذه الاستفزازات الصارخة والتحريض والعنف، ونكرر التأكيد على أن ليس لإسرائيل على الإطلاق أي مطالبات مشروعة بالسيادة في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس وفي أماكنها المقدسة، وعلى أنها ملزمة بالامتنثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، دونما استثناء، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونكرر أيضا المطالبة الدائمة بأن تحترم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف وسائر الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل أن تحترم السلطة الحصرية للأوقاف الإسلامية في هذا الموقع المقدس ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، كما يجب عليها أن تكف عن إنكار سلطتهما ودورهما.

ومع الاعتراف بالنداءات العديدة الصادرة من جميع أنحاء المجتمع الدولي لوقف هذه الأعمال غير القانونية والخطيرة، يتحتم على مجلس الأمن أيضا أن يؤكد من جديد رفضه لأي مطالبات إسرائيلية بالسيادة في القدس وبقبة فلسطين المحتلة وأن يطالب بأن تحترم إسرائيل القانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني الراهن. ومن الحيوي التأكيد من جديد، على نحو ما جرى التشديد عليه في القرار 2334 (2016)، على أن المجلس لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، غير التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ومن الحيوي أيضا إعادة تأكيد الالتزام بالتمييز، على نحو ما يدعو إليه القرار 2334 (2016)، وحث جميع الدول على الوفاء بهذا الالتزام في إجراءات وعلاقاتها مع السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك ما يتعلق بتدابير المساءلة، التي يجب متابعتها بشكل عاجل في ضوء الانتهاكات المستمرة والمتصاعدة.

وفي هذا الصدد، يجب أيضا على مجلس الأمن أن يدين بحزم الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في أرضنا التي لا تزال مستمرة رغم مطالبات المجلس التي لا لبس فيها بوقفها بشكل كامل، وفقا للقرار 2334 (2016) وسائر القرارات والمقررات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما فيها تلك التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وبما يتماشى مع فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004.

إن إسرائيل، إثباتا منها مرة أخرى لازدراءها التام بسيادة القانون وبالموقف التوافقي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي في هذا الصدد، ماضية في خططها لبناء مزيد من المستوطنات وهدم الممتلكات الفلسطينية والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين.

وكما أفاد في وقت سابق اليوم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، فإن إسرائيل تنفذ خططا لبناء أكثر من 300 وحدة استيطانية إضافية، وهي أصدرت أمرا عسكريا بالسماح للمستوطنين اليهود بالاستيلاء مرة أخرى على الأراضي الفلسطينية التي كانت تقع عليها بؤرة "حومش" الاستيطانية، التي فُككت في عام 2005. وعلاوة على ذلك، وكما وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دمرت إسرائيل في الشهر الماضي وحده 50 مبنى في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو صادرتها أو أجبرت أصحابها الفلسطينيين على هدمها، ما أدى إلى تهجير قسري لـ 89 فلسطينيا، بينهم 45 طفلا.

وما لا شك فيه أن إمعان إسرائيل في انتهاج كل هذه السياسات والممارسات غير القانونية وتصعيدها يهدفان إلى ترسيخ احتلالها الاستعماري غير القانوني للأرض الفلسطينية ومواصلة إخضاعها للشعب الفلسطيني. ومن الواضح أن إسرائيل تدفع بهذه الخطة غير المشروعة بهدف خلق أمر واقع يضمن سيطرتها الدائمة على أرضنا (أي ضمها) وهيمنتها الدائمة على شعبنا - أي إنكار حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وذلك باستخدامها كل وسائل القمع والإجراءات العنصرية والتمييزية التي أكدت منظمات لا تعد ولا تحصى من منظمات حقوق الإنسان وحقوقيون ودارسون، فضلا عن المقررين الخاصين للأمم المتحدة، أنها تشكل فصلا عنصريا.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح مع هذا الوضع غير القانوني الفاضح. ويجب اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لوقف كل ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية دون عقاب متسببة بنكبة مستمرة للشعب الفلسطيني.

وعليه، نكرر دعواتنا التي لا تنتهي من أجل اتخاذ إجراءات جادة وجماعية، تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك في المجالات القضائية في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لمحاسبة إسرائيل. فالمحاسبة أمر ملح من أجل حماية الشعب الفلسطيني، والردع عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات وإنفاذ آفاق حل عادل قادر على أن ينهي هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ونظام الفصل العنصري، وعلى أن يضمن حصول الفلسطينيين على حقوقهم وعلى تتعمهم بالسلام والأمن والكرامة التي ما برحوا محرومين منها منذ فترة طويلة جدا.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 790 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 12 أيار/مايو 2023 (A/ES-10/938-S/2023/346) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

وزير

المراقب الدائم